نظرية هيكشر – اوهلن في التجارة الخارجية

Heckscher – Ohlin Theory

 على الرغم من ان نظرية ريكاردو قد تم اختبارها من قبل أكثر من باحث وعلى نطاق كبير، غير ان هنالك مأخذ مهم على هذه النظرية ، وهو افتراضه للميزة النسبية دون القيام بشرح وتوضيح لهذه الميزة وما هي أسبابها ، وهو مأخذ ليس على ريكاردو وحده بل يشمل كذلك جميع الاقتصاديين الكلاسيك في امتناعهم عن الخوض في الأسباب التي تجعل إنتاجية عمل الدولة (X) اعلي منها في الدولة (Y) ونتيجة لذلك ستمتلك الدولة (X) ميزة نسبية على الدولة (Y) ، كما إنهم لم يتناولوا بالتحليل اثر التجارة الخارجية على عوائد عناصر الإنتاج ، لذا فإننا نعتقد بان نظرية هيكشر - اوهلن قد حاولت الإجابة عن هذين السؤالين في اتجاهين أولهما : تفسير مبدأ الميزة النسبية أي توضيح محددات الميزة النسبية ، وثانيهما هو تحليل آثار التجارة الخارجية في عوائد عوامل الإنتاج في البلدين المتتاجرين ، أي اختبار اثر التجارة الخارجية في عوائد العمل وعوائد رأس المال .

فرضيات نظرية هيكشر- اوهلن : تقوم النظرية على الفرضيات الآتية :

1. وجود بلدين وسلعتين وعاملين إنتاجيين هما العمل ورأس المال .
2. كلا البلدين يستخدمان نفس المستوى التكنولوجي في الانتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين .
3. إحدى السلعتين كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المال .
4. الإنتاج يخضع لغلة الحجم الثابتة في كلا البلدين ولكلا السلعتين .
5. سيادة سوق المنافسة التامة في كلا البلدين ولكلا السلعتين .
6. انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم إمكانية ذلك بين الدولتين .
7. لا توجد تكاليف نقل ولا تعريفات جمركية ولا توجد أية عوائق على تدفق التجارة بين الدولتين .

شرح هذه الفرضيات :

1. وضع هذا الفرض للتبسيط وجعل النتائج المتحققة أكثر فهماً وتطبيقاً على الواقع الذي يحتوي على أكثر من دولتين وأكثر من سلعتين وأكثر كذلك من عاملين إنتاجيين .
2. أي إن الإنتاج في كلا الدولتين يستخدم نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج ، فإذا كانت أسعار هذه العوامل متساوية في الدولتين فلا داعي لحدوث التجارة بينهما لان تكاليف الإنتاج واحدة فيهما ، أما إذا اختلفت أسعار هذه العوامل الإنتاجية أصبح هناك داع ودافع لحدوث التجارة الخارجية بينهما .
3. أي إن إحدى السلعتين تتطلب كمية من العمل في إنتاجها أكثر نسبيا من السلعة الأخرى التي يتطلب انتهاجها قدرا من رأس المال أكثر نسبيا من العمل في كلا الدولتين أيضا .
4. أي إن زيادة كميات عنصر العمل ورأس المال المستخدمة في الإنتاج سوف تؤدي الى زيادة إنتاج هذه السلعة بنفس النسبة ، فإذا قمنا بزيادة عنصري العمل ورأس المال بنسبة 25% مثلا فإننا نحصل على زيادة في الإنتاج بنسبة 25% كذلك .
5. أي إن منتجي السلعتين ومستهلكيهما وبائعيهما كل على حدة لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة من سوق هاتين السلعتين بحيث يصعب تأثير أي منهم على سعر السلعة السائد في السوق ، وكذلك فان هؤلاء المنتجين والبائعين والمشترين تتوفر لديهم المعرفة التامة بأحوال السوق وأحوال عوائد عوامل الإنتاج اذ إن الإرباح المتحققة في هذا السوق هي إرباح عادية وليست إرباح احتكارية او زائدة .
6. أي ان عنصري العمل ورأس المال باستطاعتهما الحركة والانتقال بحرية كاملة من منطقة الى أخرى ومن صناعة الى أخرى داخل حدود بلديهما خاصة عندما تكون الأجور او الفوائد مختلفة من منطقة الى أخرى او من صناعة الى أخرى ، وتستمر حركة الانتقال هذه حتى تتساوى الأجور او الفوائد بين المناطق والصناعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ، إلا ان هذه الحركة غير جائزة او غير ممكنة بين الدول المختلفة ، وعليه فان الاختلاف بين أسعار عوامل الإنتاج ستبقى مختلفة بين الدول في حالة انعدام التجارة الخارجية بينها .
7. أي إن تكاليف نقل السلع والبضائع بين الدول معدومة مع انعدام العوائق الجمركية أي التعريفات ورسوم الحصص وما الى ذلك ، لان وجود تكاليف النقل قد يفقد دولة ما أو صناعة ما ميزتها النسبية عند إضافة تكاليف النقل الى الأسعار أو إضافة التعريفات الجمركية او أية ضرائب إنتاجية أخرى الى الأسعار .

 وقبل الدخول في مضمون النظرية لابد من توضيح مفهومين يتعلقان بها وهما كثافة العامل الإنتاجي و وفرة العامل الإنتاجي وكما يأتي :

كثافة العامل الإنتاجي : عندما تكون لدينا سلعتين هما (X) و (Y) ، فاذا كانت نسبة رأس المال المستخدم في انتاج السلعة (X) أكثر من العمل قيل ان السلعة (X) سلعة كثيفة رأس المال ، ويقال كذلك ان السلعة (Y) كثيفة العمل اذا كانت نسبة العمل المستخدم في إنتاجها أكثر من رأس المال . ومن الجدير بالذكر إن الكمية المطلقة من العامل الإنتاجي ليست هي المهمة بل المهم هو نسبة العامل الإنتاجي الى الآخر ، ومثال ذلك نسبة عدد العمال المساهمين في إنتاج سلعة ما الى وحدة واحدة من رأس المال ، أو بالعكس . كأن يقال إن كثافة العمل الى رأس المال في إنتاج السلعة (X) هي (1/4) ، أي عامل واحد مع أربع وحدات رأس مال ، او ان كثافة العمل الى رأس المال في إنتاج السلعة (Y) هي 3 أي ثلاثة عمال مع وحدة واحدة من رأس المال .

 او ، اذا تطلب إنتاج وحدة واحدة من السلعة (X) وحدتين من رأس المال(2C) ووحدة واحدة من العمل (1L) اي نسبة رأس المال الى العمل تساوي اثنين (2C/1L= 2) ، و إذا تطلب إنتاج وحدة واحدة من السلعة (Y) استخدام وحدة واحدة من رأس المال وأربع وحدات من العمل أي ان نسبة رأس المال الى العمل تساوي ربع (1C/4L = 1/4) عندها نقول ان السلعة (X) كثيفة رأس المال والسلعة (Y) كثيفة العمل .

وفرة العامل الإنتاجي : ويقصد بالوفرة هنا الوفرة النسبية ، بمعنى نسبة ما يتوفر من العامل الإنتاجي الأول في البلد الى ما موجود من العامل الإنتاجي الثاني ، وهنالك طريقتين لتحديد ما إذا كانت الدولة تتمتع بوفرة في عامل إنتاجي معين ام لا ، الأولى يتحدد ذلك بالوحدات الطبيعية ، أي بتعبير الكميات الكلية لرأس المال والعمل المتوفرين في كل دولة . أما الثانية فيتحدد ذلك بتعبير الأسعار النسبية لهذه العوامل ، أي بتعبير سعر رأس المال بالنسبة الى سعر ساعة العمل في كل دولة .

 فبموجب الطريقة الأولى تكون الدولة ذات وفرة في العمل إذا كان عدد العمال فيها يفوق عدد وحدات رأس المال ، وبالعكس بالنسبة للدولة ذات الوفرة في رأس المال ، أما بموجب الطريقة الثانية فإن الدولة تكون وفيرة العمل إذا كانت أجرة ساعة العمل اقل من الفائدة المدفوعة لساعة رأس المال ، وبالعكس إذا كانت الدولة وفيرة رأس المال ، وهكذا ، وواضح إن الطريقة الأولى تتأثر بجانب العرض لعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال ) أما الطريقة الثانية فأنها تتأثر بجانبي العرض والطلب على العامل الإنتاجي ومن خلالهما تتحدد أسعار هذه العوامل الإنتاجية .

 ومما هو جدير بالملاحظة إن المقارنة بين العمل ورأس المال تجري داخل الدولة الواحدة وليس بين الدول أي إن المقارنة بينهما نسبية داخل الدولة الواحدة ، فقد يكون سعر الفائدة في الدولة الأولى أعلى من سعر الفائدة في الدولة الثانية ومع ذلك فان الدولة الثانية تعتبر كثيفة رأس المال عندما يكون معدل الأجر فيها أعلى من معدل سعر الفائدة .

مضمون نظرية هيكشر – اوهلن :

 نشر الاقتصادي السويدي (هيكشر) مقالة بعنوان – اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل – عام 1919 وكانت تتضمن الخطوط العريضة لما أطلق عليه فيما بعد بالنظرية الحديثة للتجارة الخارجية ، حاول فيها وضع تفسير خاص لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول المتاجرة والتي قال بها ريكاردو ، غير ان هذه الأفكار لم تلق اهتماما يذكر لمدة تزيد عن أربعة عشر سنة حتى تصدى لها احد تلاميذ هيكشر وهو مواطنه اوهلن بعد تنقيحها وإكمالها وإخراجها بثوب جديد وذلك عام 1933 ضمن كتاب له صدر تحت عنوان (التجارة الإقليمية والتجارة الدولية) ، وجه فيه انتقادات الى نظرية ريكاردو لاعتمادها على نظرية القيمة في العمل في قياس قيمة السلعة مشيرا الى إن الأسعار هي عبارة عن تفاعل كل من العرض والطلب في السوق ، ولأن اوهلن لم يتعرض الى أصل نظرية النفقات النسبية وجوهرها لذلك فقد اعتبرت هذه النظرية مكملا لنظرية ريكاردو وليست بديلا عنها ، وقد بقي كلا العملين (أي مقالة هيكشر وكتاب اوهلين) طي النسيان حتى عام 1950 حيث ترجم كتاب اوهلن الى الانكليزية ، ومذاك بدأ الحديث عن (نظرية هيكشر – اوهلن) حسب تعبير سام ويلسن او (نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج).

 وعادة ما يميز الكتّاب الاقتصاديين الذين يتناولون هذه النظرية بين نقطتين جوهريتين فيها ، الأولى تتعلق بنمط التجارة بين الدول ويطلق عليها *نظرية هيكشر – اوهلن* اما الثانية فهي تتعلق بأثر التجارة الدولية على أسعار عوامل الإنتاج ويطلق عليها *نظرية مساواة أسعار عوامل الانتاج .*

 وانطلاقا من فرضيات النظرية يمكن صياغة مضمونها بالشكل المبسط الآتي : *تتخصص كل دولة بإنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماُ مكثفًا للعامل الإنتاجي المتوفر لديها أكثر من العامل الإنتاجي الآخر ، أو العامل الإنتاجي الرخيص نسبيًا لديها ، وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماً أكثر للعامل الإنتاجي غير الوفير ، أو العامل الإنتاجي الغالي نسبياً لديها .* وباختصار فان الدولة الغنية بعنصر العمل سوف تصدر السلعة كثيفة العمل نسبياً وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبياً وبالعكس .

 وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي يمكن إن تفسر اختلاف الدول في الأسعار النسبية للسلع والميزة النسبية لكل دولة ، فان نظرية هيكشر – اوهلن تؤكد على ان الاختلاف في الوفرة النسبية في العوامل الإنتاجية بين الدول هو السبب الرئيس والمحدد للميزة النسبية والتجارة الدولية ولهذا السبب يشار عادة الى هذه النظرية بأنها (نظرية وفرة عوامل الإنتاج) ، وهو ما يعني ان كل دولة تتخصص بإنتاج وتصدير السلعة كثيفة العامل الإنتاجي الرخيص والمتوفر نسبيا لديها وتستورد السلعة كثيفة العامل الإنتاجي الغالي والنادر نسبيا لديها . وبناءاً على ذلك يمكن القول بان هذه النظرية تحاول تفسير الميزة النسبية بين الدول لا أكثر ولا اقل ، وهي تسلّم بان الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وبالتالي الاختلاف في أسعار هذه العوامل بين الدول هو السبب الرئيس في اختلاف أسعار السلع بين الدول ومن ثم السبب الرئيس لقيام التجارة الدولية .

|  |
| --- |
|  توزيع عوائد عوامل الانتاج (الدخل) } + }← الطلب النهائي }← الطلب المشتق على } على السلع عوامل الانتاج } الاذواق + }← سعر عوامل الانتاج }  عرض عوامل الانتاج } + }← السعر النهائي للسلع المستوى التكنلوجي }  |

 وتعود أهمية هذه النظرية في قيامها على تفسير الآلية أو الكيفية التي بموجبها تتحدد الأسعار النهائية للسلع وهو ما يطلق علية بـ (التوازن العام) ، وهو السبب الذي من اجله يطلق على هذه النظرية بـ (موديل او نظرية التوازن العام) .وكما في المخطط أعلاه ، اذ يوضح ان { *توزيع ملكية عوامل الإنتاج (أي توزيع الدخل)* + *الأذواق (او التفضيلات)* يعملان معا على تحديد الطلب النهائي على السلع ، وان هذا *الطلب النهائي على السلع* سوف يشتق منه الطلب على عوامل الإنتاج التي يتطلبها إنتاج هذه السلع المطلوبة ، وهذا *الطلب على عوامل الإنتاج وبالتفاعل مع عرض عوامل الإنتاج*  سوف يتحدد سعر هذه العوامل الإنتاجية (تحدد التكاليف) في ظل المنافسة التامة ، وان *سعر عوامل الإنتاج وبالتفاعل مع مستوى الفن الإنتاجي (مستوى التكنولوجيا المستخدمة)* سوف يتحدد السعر النهائي للسلع }.

نظرية مساواة أسعار عوامل الإنتاج : قام سام ويلسن (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976) بإثبات نظرية مساواة أسعار عوامل الإنتاج عملياً مما دفع البعض الى الإشارة لهذه النظرية بأنها (نظرية هيكشر – اوهلن – سام ويلسن) . وانطلاقا من الفروض الأساسية للنظرية فانّ نصّ نظرية المساواة هو : *تستطيع التجارة الخارجية (الدولية) ان تعمل على مساواة العوائد النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة وذلك في البلدان التي تتعامل بالتجارة بعضها مع البعض الآخر* . لذلك فان التجارة الخارجية (الدولية) تستخدم كبديل لانتقال عوامل الإنتاج بين الدول ، وهذا يعمل على ان تتساوى أجور العمل المتجانس (أي العمل الذي يحظى بنفس المستوى من التدريب والكفاءة والمهارة والإنتاجية) في جميع الدول التي تتاجر مع بعضها البعض بشرط ان تكون جميع الفروض التي بنيت عليها نظرية هيكشر اوهلن مطبقة بدون استثناء . و بالمقابل فان التجارة الخارجية (الدولية) ستجعل عوائد رأس المال المتجانس (الذي له نفس الإنتاجية ويتعرض لنفس المخاطر) متساوية في جميع الدول التي تتاجر مع بعضها البعض ومن ثم ستتوحد أسعار العوامل الإنتاجية سواء النسبية او المطلقة في هذه البلدان .

 فلو افترضنا إن لدينا دولتين هما الدولة (x) وهي دولة تتمتع بوفرة نسبية بعنصرالعمل وان الاجور فيها منخفضة نسبياً لذلك فهي تتميز بانتاج المنسوجات وهي سلع كثيفة العمل ، والدولة (y) وهي دولة تتمتع بوفرة نسبية بعنصر رأس المال وان اسعار الفائدة فيها منخفضة نسبياً لذلك فهي تتميز بانتاج المعدات الثقيلة وهي سلع كثيفة رأس المال

 ويمكن القول إن هذه النظرية تتمخض عن الاستنتاجات الآتية :

1. ان التجارة الدولية بالسلع هي بمثابة تبادل لعناصر الإنتاج بين الدول المتاجرة . فعندما تقوم الدولة الأولى بتصدير السلعة الكثيفة العمل الى الدولة الثانية وتستورد منها السلعة كثيفة رأس المال ، فهي كأنما تقوم بتصدير العمل الوفير لديها واستيراد رأس المال النادر لديها .
2. إن التجارة الدولية تعمل في على مساواة الأجور للعمل المتجانس ومساواة الفائدة لرأس المال المتجانس بين الدول المتاجرة . فعندما تقوم الدولة بتصدير السلعة كثيفة العمل فان طلبها على العمل سوف يرتفع ويرتفع معه الأجر تدريجياً وبالمقابل فان الدولة الثانية التي يكون العمل فيها نادراً والأجور فيها مرتفعة فان استيرادها للسلع الكثيفة العمل سوف يقلل من طلبها على الأيدي العاملة مما يعمل على انخفاض الأجر لديها ، وسوف تستمر هاتين العمليتين الى ان تتساوى الأجور في كلا الدولتين . وما قيل بشأن العمل والأجور ، يقال كذلك بالنسبة الى رأس المال وسعر الفائدة أي إنها تعمل على مساواة أسعار الفائدة في كلا الدولتين .
3. ان التجارة الخارجية تعمل في الأجل الطويل على تقليل الفوارق بالدخول الحقيقية للدول المتاجرة فأصحاب رؤوس الأموال (في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان...الخ) سوف تتزايد مدخولاتهم الحقيقية بفعل التجارة الدولية في حين ان أجور العمال الحقيقية في هذه الدول سوف تميل نحو الانخفاض ، لذلك نجد إن النقابات العمالية قد تطالب بفرض القيود التجارية على حركة التجارة الخارجية غير إن ذلك قد يفقدها الامتيازات التي تحققها الدول المتقدمة من التجارة الخارجية . اما البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية (مثل الهند ومصر والبرازيل والأرجنتين ...الخ) فان من مصلحتها تحرير التجارة الدولية لان ذلك سوف يعمل على تحسين الدخول الحقيقية للعمال وتقلل من الدخل الحقيقي لأصحاب رؤوس الأموال فيها .

الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر- اوهلن : كل نموذج اقتصادي سواء أكان تجاري ام غير تجاري ، عليه إن يجتاز الاختبارات التجريبية بنجاح قبل إن يتحول الى نظرية اقتصادية ، وكلما كانت الاختبارات التجريبية متعددة كلما دل ذلك على اقتراب النظرية من الواقع وصولا الى تحول هذه النظرية الى قانون اقتصادي ، مثل قوانين العرض والطلب وقانون الغلة المتناقصة وقانون وفورات الحجم ...... الخ . وفي هذا السياق فقد قام (فاسلي ليونتيف Wisely Leontief) بأول اختبار تجريبي للتأكد من صحة نظرية هيكشر- اوهلن عام 1951 ، وفي ذلك الوقت كان الاعتقاد السائد إن الولايات المتحدة الأميركية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة في عنصر العمل مقارنة مع دول العالم الأخرى ، وعليه فإنها وحسب نظرية هيكشر – اوهلن سوف تصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل ، وقد استخدم ليونتيف جداول المدخلات – المخرجات Input- Output Tables الخاصة ببيانات التجارة الخارجية للولايات المتحدة لعام 1947 ، اذ تحتوي بيانات مفصلة عن كميات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج السلع المعدّة للتصدير او السلع البديلة للاستيراد . وبعد قيامه بحسابات دقيقة لنسب العمل الى رأس المال في مجموعتي السلع المعدة للتصدير والسلع البديلة للاستيراد توصل الى نتائج مفاجئة بالنسبة إليه وبالمقارنة مع أطروحات نظرية هيكشر – اوهلن ، اذ وجد إن الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال وان السلع المصدرة من النوع كثيف العمل تزيد بنسبة 30% على السلع المصدرة من النوع كثيف رأس المال ، وهو عكس ما اعتقده قبل إجراء الاختبار . وقد أطلق على هذا التناقض بين النتائج المتحققة من الاختبار وبين منطوق النظرية (مفارقة او لغز ليونتيف Leontief Paradox) .

 وقد حاول ليونتيف تبرير هذه النتائج غير المتوقعة ، بان عام 1947 قريب من نهاية الحرب العالمية الثانية وتمثل امتدادا لها ، مما دفعه الى إعادة الاختبار مرة أخرى عام 1956 مستخدما بيانات عام 1951 الذي يمثل نهاية إعادة أعمار ما دمرته الحرب في أوربا ، وقد أظهرت هذه الدراسة كذلك إن الصادرات الأميركية لهذه السنة من السلع كثيفة العمل تزيد بنسبة 6% من السلع كثيفة رأس المال . وهكذا فان ليونتيف قد قلل من حدّة تناقضه ولكنه لم يستطع التخلص منه نهائياً .

 وبدلا من أن يرفض ليونتيف صحة نظرية هيكشر – اوهلن فانه راح يلتمس لها المسوغات التي تحاول تفسير هذا التناقض ، فقال ان إنتاجية العامل الامريكي في عام 1947 كانت تعادل ثلاثة أمثال إنتاجية العمال غير الأمريكي ، أي ان السلع الأمريكية المصدرة ليست كثيفة العمل بالعدد ولكنها كثيفة العمل بالإنتاجية ، أي ان عدد العمال اللازم لإنتاج سلع التصدير في أمريكا اقل منهم خارجها ولكن إنتاجيتهم اعلى في اميركا من غيرها . ومن جانب آخر فهناك تفسير ثانٍ يتعلق بالأذواق ، اذ يقول بان أذواق المستهلك الأميركي تميل لشراء السلع كثيفة رأس المال وهو ما يؤدي الى ارتفاع اسعارها النسبية في السوق الاميركي ، لذلك فان الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل اكثر نسبيا من السلع كثيفة رأس المال ، الا ان هذه المسوغات قد واجت انتقادات شديدة من قبل الباحثين ، وكما يلي :

1. إذا كانت إنتاجية العامل الأميركي تعادل ثلاثة أمثال إنتاجية العامل غير الأميركي فلماذا لا تكون إنتاجية رأس المال الأميركي أكثر من إنتاجية رأس المال غير الأميركي أسوة بالعمل ؟ الأمر الذي دفع بليونتيف بالتراجع عن هذا التبرير فيما بعد .
2. أما ما يتعلق بأذواق المستهلكين في الولايات المتحدة ، فان احد فروض النظرية هو ان الأذواق متشابهة في الدول المتتاجرة بعضها مع البعض الآخر .
3. اما المسوغات المتعلقة بكون بيانات عام 1947 متأثرة بالحرب الثانية أي أنها سنة غير طبيعية ، وان بيانات عام 1951 متأثرة بعملية إعادة اعتمار ما دمرته الحرب في أوربا وهي سنة غير طبيعية أيضا ، فهي مسوغات تبدو اقرب للحقيقة في بعض جوانبها .